

توصية بتوزيع 10٪ نقداً أعلى المساهمين

30 مليون دينار أرباح «كيبيكو» في 2019.. بنمو 6٪

العار: بنقى حذرين بشأن توقعاتنا في 2020.. ونراقب عن كثب تطورات انتشار فيروس كورونا



فيصل العيار

وتابع العيار، قائلاً: «سجلت عملياتنا المصرفية نمواً إيجابياً على صعيد الإيرادات والأرباح، كما ارتفعت أرباح وإجمالي الأقساط المكتتبة لأنشطتنا في قطاع التأمين. في الوقت الذي بنقى فيه حذرين بشأن توقعاتنا لعام 2020، فإننا نراقب عن كثب التطورات التي تسبب بها انتشار وباء فيروس كورونا، كما نقوم شركاتنا بتقييم الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار انتشار الوباء على أعمالنا، مع وضع خطط عملية لتكون على أتم الاستعداد بمجرد عودة عجلة النشاط الاقتصادي».

التنفيذي في الشركة فيصل العيار إن العام الماضي شهد نمواً نسبياً بسبب ارتفاع مستويات الإنفاق المحلي واستقرار أسعار النفط. وأضاف: «نعكس نتائجنا في عام 2019، الأداء الإيجابي الذي حققته شركتنا الرئيسية خلال العام، وذلك على الرغم من التوترات الجيوسياسية والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا. لقد تجاوزنا الأداء توقعاتنا في بعض المجالات، الأمر الواضح في النتائج التي حققناها نشاطاتنا في قطاعي الخدمات المصرفية والتأمين».

مليارات دينار، مقارنة بـ 10,4 مليارات دينار كما في نهاية 2018. وعلى خلفية التغيير الذي طرأ على حصة ملكية شركة المشاريع في شركة OSN خلال 2019 وفي الربع الأول من 2020، ووفقاً لمطالبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإن الشركة المتخصصة في خدمات التلفزة الفضائية المدفوعة أصبحت شركة تابعة للمجموعة، ما سيؤثر على البيانات المالية لعام 2019.

الأخرى الخاصة بأوراق رأسمالية مستدامة الخاصة بأحد البنوك التابعة للمجموعة من جهة ثانية. البيانات المالية وأوصى مجلس إدارة شركة المشاريع بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 10٪ (أو 10 فلس للسهم الواحد)، وهي التوصية التي تخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية. ووصلت الإيرادات الإجمالية من العمليات المستمرة إلى 766 مليون دينار، مقارنة بـ 774 مليون دينار في 2018. وبلغ مجموع الأصول المجمعة 10,3

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبيكو)، عن تحقيق صافي ربح بقيمة 30 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بارتفاع نسبته 6٪ بالمقارنة مع ربح بقيمة 28,3 مليون الذي حققته في 2018. وأوضحت الشركة في بيان صحفي أمس، أن ربحية السهم بلغت 10,1 فلس مقارنة بربحية بقيمة 14,8 فلس للسهم كما في نهاية عام 2018. وجاء هذا المستوى من الربحية بشكل رئيسي بسبب زيادة رأسمال الشركة من جهة، وعلى خلفية الارتفاع لمرة واحدة في الفوائد والمدفوعات

فرض نفسه في ظل الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم الآن

الياقوت: «التعليم عن بُعد» ضرورة اقتصادية واجتماعية



المحامي خليفة الياقوت

أكد رئيس مجموعة الياقوت والفوزان القانونية المحامي خليفة الياقوت ضرورة تبني وزارة التعليم العالي ملف «التعليم عن بعد»، وتفعيله بأسرع وقت ممكن من أجل إنهاء تعليق الدراسة في الجامعة، واستئناف الدوام والتكيف مع هذه الأزمة حفاظاً على مصلحة الطلبة وحفظاً لحقوقهم، وعدم تعطيل مسيرتهم الدراسية والحياتية، لاسيما أنه حتى الآن لا يوجد رؤية واضحة لتوقيت عودة الحياة لطبيعتها كما كانت قبل الأزمة لارتباط ذلك بظهور لقاح لفيروس كورونا المستجد «كوفيد-19».

وترامنا مع تداعيات أزمة كورونا المستجد «كوفيد-19» والجهود الحكومية لمجابهة تفشي الوباء، أكد الياقوت، في بيان صحفي أن غالبية الدساتير في دول العالم تضمنت نصوصاً تترجم وتؤيد وأجهزتها بتيسير وتوفير سبل التعلم، مشدداً على أن مستقبل أي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التعليمي للمواطن وبنطاقته ووعيه، بالإضافة إلى أن

تقنيات التعليم عن بعد يعتبر أحد أهم سبل تعزيز وسائل التعليم والتعلم، بالإضافة إلى كونه مثلاً تطبيقياً للاستخدام الأمثل للتكنولوجيا وتوظيفها لخدمة العملية التعليمية.

ثورة تكنولوجية وتساءل الياقوت أنه إذا كان التعليم عن بعد كأحد أهم وسائل التعليم الحديثة واقع يفرض نفسه في ظل الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم الآن ونجد جامعات عالمية تطبق منذ سنوات، فإنه يكون من الأولى استخدامه وتفعيله في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي فرضها فيروس كورونا على مستوى العالم، مؤكداً في الوقت ذاته أن التعليم عن بعد سيعمل على تجنب أزمة أكاديمية وتربوية ويعزز عدم تعطيل الدراسة الحياتية للطلبة.

نصوص دستورية وأشرف إلى أن التعليم عن بعد في هذه الأزمة، يعد أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ويجسد صداه كونه تفعيلاً للخصوص الدستورية التي

أوجبت على الدولة حماية حق التعليم للمواطنين والنصوص القانونية، وبجانب عدم وجود موانع قانونية في استخدام التعليم عن بعد فإن تفعيله يمثل استئماراً لوقت أعضاء الهيئة التدريسية وكذلك لوقت الطلاب والطالبات ما يعطي مساحة أكبر أمام عضو هيئة التدريس للبحث العلمي وبما يساهم في الارتقاء بالعملية التعليمية.

فصول دراسية وأوضح أنه حتى وإن كان هناك بعض القرارات والوزارة التعليم العالي التي لا تعترف بالدراسة عن بعد وبالتالي تمنع عن معادلة الشهادة الممنوحة وفق هذا النظام فإن ذلك لا يوقف حائلاً أمام تطبيق التعليم عن بعد لأنه سيكون لفترة محددة وظروف استثنائية، مؤكداً أنه لا يجوز القول بعدم معادلة أو الاعتراف بشهادة دراسية منحت للطلاب عن دراسته لأربع سنوات تضمنت على الأقل 8 فصول دراسية لجرد أن فصلاً دراسياً واحداً كان بنظام التعليم عن بعد.

«لينكون أفياتور بريزیدنشال» تحدي تضاريس الطرق لتحوّل تجربة القيادة إلى رحلة انسيابية رائعة



حتى 50 قدماً تقريباً، للبحث عن أي تباينات في العلو أو أي منحدرات. ويمكنها أيضاً رصد مطبات السرعة وغيرها من الأسطح غير المستوية التي يتراوح ارتفاعها بين 8 بوصات لتعديل نظام التعليق وضبط ارتفاع السيارة، وبالتالي جعل القيادة أكثر راحة وسلاسة وانسيابية. ويأتي نظام التعليق Air Suspension من تقنية وتحسينات جديدة كاستبدال النوابض الصلبة التقليدية بنوابض هوائية موجهة لتعديل وضعية السيارة إلى عدة مستويات ارتفاع، تم ضبطها مسبقاً لمزيد من الراحة والقدرة.

المقدم عبر 12 جهاز استشعار ترصد بصورة مستمرة حركة السيارة وحركة الهيكل ونظام التوجيه والتسارع والمكابح، لتتكمن من قراءة تضاريس الطرق 500 مرة في الثانية وتسرع استجابة السيارة وتعديل إعدادات التعليق بشكل تلقائي حتى 100 مرة في الثانية. إلى ذلك، يمكن لنظام التعليق الهوائي المتكيف الظروف وقع العبور فوق الحفر والمطبات، فهو يستشعر انحدار العجلة في الحفرة ويعمل متنص الصدمات لتخفيف من حدة الانحدار وقوة اصطدام الإطارات. وتستجيب كل عجلة بشكل مستقل مما يمنح السيارة

قد تتحول رحلات القيادة اليومية إلى تجربة مبهمة، وخاصة حين تكون الطرق غير مستوية وملئية بالمطبات والحفر. لكن سيارة لينكون أفياتور الجديدة كلما تقدم اليوم أفضل التقنيات الاستباقية الذكية، مثل نظام التعليق الهوائي المتكيف الذي تعتمد الشركة للمرة الأولى في سيارتها الجديدة، والذي يوفر القدرة على معاينة الطريق والاستجابة بذكاء للطريق وبالسيارة تحوّل رحلة القيادة من كابوس متعب إلى حلم ومغامرة ملهمة تلحق بالرائحة والرفاهية. ويعمل نظام التعليق

قلق كبير حول الاستعجال بالاستغناء العشوائي عنهم دون بديل حقيقي خوفاً من تأثر مستوى الإنتاجية في أسواق العمل

الوافدون أمام خيارين أحلاهما مر: إما تحمل الأعباء المالية أو مغادرة دول الخليج



قد تبقى سوقا وإعادة بدافع استكمال المشاريع المرتبطة بتنظيم فعاليات كاس العالم لكرة القدم في 2022. وبذلك فمن المتوقع أن الوظائف التي لا تحتاج لمؤهلات تقني أو شهادة خبرة والتي تستقطب عشرات الآلاف من الوافدين سنوياً قد يتقلص الطلب عليها بشكل حاد خلال السنوات المقبلة، ويتم الاكتفاء بانتداب العمالة في الأسواق المحلية. وقد يكون إعادة تأهيل كثيرين منهم ممن تفتت حسن سيرتهم وسلوكهم واحترامهم للقوانين في البلاد وتمكينهم من فرص وظيفية أخرى تتناسب مع حاجيات السوق، فقد يكون أفضل من استيراد عمالة من الخارج وتحمل تكلفة باهظة في إيواء آلاف الوافدين بدون عمل وقد تكون مسألة ترحيلهم تصطدم بكثير من التعقيدات الإنسانية والقانونية، وهو ما قد يجرح دول الخليج أمام المنظمات الحقوقية في حال اللجوء إلى الترحيل القسري والعشوائي. إلى ذلك، فإن توقع نسب التضخم والركود في الاقتصادات الخليجية قد يضغط على تكلفة المعيشة ويقلص من الفرص الوظيفية للوافدين طالعية ترك سوق العمل للبحث عن فرص أخرى أو العودة إلى دولهم. وقد تكون السياحة والسفر أكثر القطاعات التي قد تشهد النسبة الأكبر لتسريعات للموظفين على المدى القريب إلى حين التعافي التدريجي الذي قد يمتد لسنتين على الأقل. كما توقع المركز أن يتقلص الطلب على العمالة المنزلية، بعد زيادة الضغط على دخل الفرد والأسر الخليجية خلال المرحلة المقبلة في حال بقيت الإيرادات الحكومية منخفضة وأستمر تدني سعر النفط وبيء وتيرة تنوع الاقتصاد.

في المجال الاستشاري والعملي أو اليد العاملة الضرورية في قطاعات تشغيلية وأصحاب الحرف. وعلى صعيد متصل، قد تكون الوظائف الفنية والخدمية والكفاءات النادرة هي الأقل تضرراً بموجة التسريحات المتوقعة في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي. ومن المثير للاهتمام زيادة القلق حول فرصيات الاستعجال في الاستغناء عن جزء من العمالة الوافدة بشكل عشوائي أو استجابة لضغوط سياسية بدون ضمان بديل حقيقي وذات مردودية، حيث أن مستوى الإنتاجية قد يتأثر ما لم يتم تدريب كفاءات وطنية وإكسابهم مهارات عالية.

قال مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث (csrgulf) أن الوظائف المرتبطة بالمواهب والمهارات والخبرات التقنية والكفاءات النادرة فقط من ستصمد أمام موجة تغيرات قد تقلب موازين سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا تتبعها موجة تسريحات غير مستبعدة للعمالة والموظفين خاصة من الوافدين. وأضاف المركز أن دول الخليج ومؤسساتها قد تستغني مؤقتاً وتدرجياً عن عشرات الآلاف من العمالة الوافدة إليها على المدى القريب في حال تعمق الركود الاقتصادي العالمي وتباطؤ التعافي واستقرار أسعار النفط دون 40 دولاراً إلى نهاية 2022، حيث أن قدرة حكومات الخليج على استيعاب إرتدادات صدمة تراجع الإيرادات الحاد من النفط والغاز والسياحة والاستثمار قد تتأثر - بشكل متفاوت - على الرغم من ملاءمتها المالية الجيدة على المدى المتوسط. وهذه الإرتدادات لا يمكن تداركها إذا لم تتصاعد فعليا وتيرة تنوع اقتصاداتها عن ضرورة تقليص الإنفاق الحكومي الضخم والاستغناء تدريجياً عن الاعتماد على منظومة العمل التقليدية وخاصة العمل لقاء الراتب للنحلول بالضرورة في الأمد القريب إلى نظام العمل المشترط بشكل حازم وصارم معايير الأداء والكفاءة.

تحولات متسارعة لسوق العمل في الكويت

في وظائف يمكن الاستغناء عنها أو استبدالهم بمواطنين كويتيين. وقد يؤثر السباق الانتخابي البرلماني في الكويت هذا العام على قضية سوق العمل والتركيبة السكانية وربطها بتقليص الفائض في نسبة الوافدين. أما السعودية وهي السوق الخليجية الأكبر توظيفاً للوافدين الأجانب فقد تشهدهم بدورها زيادة الاستغناء عن العمالة الوافدة في بعض القطاعات المتضررة خاصة بتداعيات الركود، في مقابل زيادة تشجيع توظيف المواطنين. وفي البحرين وسلطنة عمان فقد يتم تسجيل زيادة مسارات الاستغناء الانتقائي والتدرجي عن نسبة من العمالة في بعض القطاعات خاصة ان البلديين بين الأكثر خليجياً على الأرجح تضرراً بتداعيات الوباء بالنظر للفوارق في الإيرادات والاحتياطات المالية.

قال مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث ان سوق العمل في الكويت قد يشهد تحولات كبيرة ومتسارعة قد يدفع إليها بعض النواب وأعضاء الحكومة المطالبين بزيادة نسبة سياسة الإحلال وتوظيف الكويتيين والاستغناء أكثر ما يمكن عن الوافدين ما يجعل البلاد على موعد مع موجة تسريعات لنسبة كبيرة من الوافدين الذين يعملون

نابطاً هجرة رؤوس الأموال ورجح المركز أن تتباطأ حركة هجرة رؤوس الأموال نحو منطقة الخليج، مع احتمال انكماش مستويات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب توخي الحطة وعدم اتخاذ المخاطر العالية في ظل توقعات التعتير المالي وتشديد خطوط الائتمان مستقبلاً وهو ما سيعود سلباً على نسبة الطلب على وظائف جديدة. كما قد تشهد المشاريع الصغيرة والمتوسطة إشكاليات في مقاومة التغيرات المالية وتقلبات الأسواق المحلية والعالمية وهو ما يجعلها أمام خطر الانكشاف على الأزمة التي سيخلفها الركود في منطقة الخليج، ما يقضي بالضرورة تدخلاً عاجلاً لتوفير حزمة إنقاذ مالية كبرى مع ربطها بضمانات كبيرة حتى لا يتعرض القطاع المالي للانكشاف على خطى العجز عن سداد القروض على المدى القريب والمتوسط.

رأى مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث أن تأخير حل مشكلة خلل التركيبة السكانية في دول الخليج قد يفاقم كلفة علاج الاختلالات المترتبة عن وباء كورونا خاصة فيما يتعلق باستنزاف النظم الصحية والاجتماعية والتعليمية، متوقعا أن تزيد كلفة الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، والاستفادة بمثل هذه الخدمات مرشحة في مرحلة لاحقة لزيادة اعتمادها على معايير أكثر انتقائية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما قد يمثل عبئاً إضافياً على كلفة الحياة للمغتربين في البلدان الخليجية، ونتيجة لذلك قد يجد بعض الوافدين أنفسهم أمام خيارين: إما تحمل زيادة أعباء تكاليف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية مستقبلاً أو مغادرة البلاد، الأمر الذي يقود على المدى المتوسط إلى تغير ثقافة هجرة اندماج إلى هجرة انتقائية مؤقتة

وحسب تقديرات المركز فإن التوقف الجزئي لزيادة الأعمال والبناء وانخفاض حجم التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي جراء جائحة فيروس كورونا قد تقود إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاريع في القطاعين العام والخاص مع فقدان آلاف الوظائف يومياً، حيث من المرجح أن ينحصر أكثر 40٪ من العمال في دول المنطقة مقارنة بوجه الضرر المترتب عن الأزمة المالية العالمية 2008. كما من غير المستبعد رصد تخفيضات واسعة الانتشار لرواتب الوافدين على المدى القريب نتيجة لتكشف موجع بسبب انكماش النمو في القطاعين جراء طول مدة انتشار الفيروس في دول الخليج، فضلاً عن احتمال توقف منح العلاوات والفوائد والإميازات، ونظراً لأن تبعات أزمة كورونا أعمق من الأزمة المالية العالمية فقد يدفع متأخر مرحلة التعافي نسبة من العمال الأجانب للمغادرة بأعداد كبيرة في ظل زيادة متوقعة لنسبة فقدان الفرص الوظيفية المتاحة للوافدين.

دول الخليج.. وجهة للموهوبين فقط

الإدارة والمعاملات ورفع نسبة التجارة الإلكترونية والتحول نحو مكنته الخدمات عن بعد وتعزيز التعويل على الآلة بدل الإنسان بواسطة طرفة الذكاء الاصطناعي. وحسب توقعات المركز، قد لا تتاح مستقبلًا للمهاجر غير الموهوب إلى هذه الدول أي فرصة لصنع ثروة في ظل توقعات بزيادة أعداد المغادرين لبلدان الخليج على المدى القريب

لغت مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث إلى ان دول الخليج مقبلة على عصر الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي أكثر من أي وقت مضى بدافع الاستفادة من دروس وباء كورونا، فقد تخففي وظائف وسيطة خاصة فيما يتعلق بأعمال السكرتارية والخدمات الإدارية والتجارية البسيطة والتي سيتم الاستغناء عنها بزيادة «رقمنة»

ورجح المركز أن تتشكل نسبة من العمالة الوافدة على المدى القريب فائضاً في العرض في أسواق العمل مقابل استنزاف تراجع الطلب إلى نهاية 2022 على اليد العاملة (الماهرة أو غير المهارة) خاصة في قطاعات من المرجح أن يتباطأ تعافياها من تداعيات الجائحة وأبرزها (الخدمات والإنشاءات والسياحة والسفر)، بالإضافة إلى تراجع متوقع للطلب على الموظفين الإداريين من غير المواطنين في الدوائر الحكومية، حيث ان خطط الكشف الخليجية تستشرف زيادة تقليص الإنفاق العام والخاص، وقد يكون الاستغناء عن خدمات جزء من الوافدين في الوظائف غير الحيوية أول ترجمة لمخططات الكشف المستقبلية، ما عدا السوق القطرية التي

في المقابل، باتت دول الخليج محتاجة إلى زيادة نسب تأهيل عمالتها الوطنية لتعوض أكبر نسبة ممكنة من العمالة الوافدة خاصة في الإدارة في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن توقع مراجعة شاملة وضرورية لمنظومة سوق العمل وربطه بانتداب الكفاءات خاصة